الزهراء: مجلة تعنى بالبحوث والدراسات الإسلامية والعربية
e-ISSN: 2502-8871
p-ISSN: 1412-226X
DOI: http://dx.doi.org/10.15408/zr.v19i1.25268
السنة التاسعة عشرة، العدد : ١، ١٤٤٣هـ/ ٢٠٢٢م
هذا المنشور متاح مجانا بموجب ترخيص نسبة المصنف إلى مؤلفه CC-BY-SA
https://creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0/

اعتماد البخاري قرينة السماع في رد وقبول الروايات (مختارات من أبواب الطهارة)

◊ حكيمة أحمد حفيظي[١]
◊ سهام عومارة[٢]
◊ عبد الرحمن مشاقبة[٣]

[١] جامعة الملك خالد، أبها – المملكة العربية السعودية
hakimahafidi61@gmail.com
[٢] جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة – الجزائر
omarasiham@yahoo.fr
[٣] جامعة الملك خالد، أبها – المملكة العربية السعودية
abdelrhman001@yahoo.com

تاريخ إصدار المقال :
تاريخ الاستلام: ٢ يناير ٢٠٢٢
تاريخ المراجعة: ٢ فبراير ٢٠٢٢
تاريخ القبول: ٢٩ مارس ٢٠٢٢

الكلمات المفتاحية:
قبول، رد، الروايات، البخاري، قرينة.

الملخص

أجمع علماء الحديث على أن سماع الراوي عن شيخه، قرينة قوية تدل على اتصال السند، وأنها أعلى درجات التحمل في إثبات الاتصال بين الراوي ومن روى عنه، لأن من شروط الحديث الصحيح أن يرويه العدل الضابط عن مثله متصلا من غير انقطاع في السند؛ لذلك أولاها الأئمة النقاد عناية فائقة في الحكم على الرواية وصلا أو انقطاعا، وكان البخاري من أبرز الأئمة النقاد الذين اشترطوا السماع، سواء في جامعه الصحيح، أو في كتبه الأخرى كالتاريخ الكبير، أو فيما نقله عنه تلميذه الإمام الترمذي في جامعه، وفي علله الكبير؛ فكثيرًا ما كان يسأله عن رأيه في الروايات، فيجيبه قبولا بإثبات سماع الراوي من شيخه، أو ردا بنفي السماع بينهما؛ الأمر الذي يؤكد على أهمية هذه المسألة، وعلى أهمية بحثها؛ فاخترنا أن يكون بحثنا متعلقا بإبراز هذه المسألة عند الإمام البخاري، من خلال ما نقله عنه تلميذه الإمام الترمذي في أبواب الطهارة، من كتابيْه "العلل الكبير" و"الجامع"، لذلك اعتمدنا في تحريره، المنهج الاستقرائي عند جمع النماذج المذكورة في الدراسة، والمنهجين التحليلي والنقدي عند دراسة الأقوال، وتحليلها، ونقدها، وانتهينا إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن نفي السماع أو إثباته، يعد من أبرز القرائن الدالة على اتصال الإسناد أو انقطاعه، وأن الإمام البخاري اعتمد هذه القرينة في قبول الروايات وردها، في أكثر النماذج من هذه الأبواب، حتى نُسِب إليه عدم اكتفائه بالمعاصرة بين الرواة، بل ضرورة اللقاء بينهم، ومن بين النتائج التي انتهى إليها البحث، أن الإمام البخاري، يدعم في بعض الروايات، فيما انتقيناه من نماذج، قرينة إثبات السماع أو نفيه، في قبول الرواية أو ردها، بقرائن أخرى، تبين ما في هذه الروايات من علل.

Al-Zahra: Journal for Islamic and Arabic Studies
e-ISSN: 2502-8871
p-ISSN: 1412-226X
DOI: http://dx.doi.org/10.15408/zr.v19i1.25268
Vol. 19, No. 01, 2022 M- 1443 H
This is an open access article under CC-BY-SA license
(https://creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0/)

The Use of Bukhari on Hearing as Evidence to Accept or Dismiss a Narrative (Examination on the Chapter of Purity)

◊ **Hakima Ahmed Hafidi**[1]
◊ **Siham Omara**[2]
◊ **Abd Errahman Mashagba**[3]

[1]*King Khaled Universiti, Abha – K S A*
hakimahafidi61@gmail.com
[2]*Emir Abd el Kader University, Constantine – Algeria*
omarasiham@yahoo.fr
[3]*King Khaled University, Abha – K S A*
abdelrhman001@yahoo.com

Article History
Received: January 2, 2022
Revised: February 2, 2022
Accepted: March 29, 2022

Keywords
Bukhari, Acceptance, Denial, Narrations, Evidence.

Abstract

Hadith scholars agree on the fact that a narrator hearing a saying from his *shaikh* is strong evidence of the *sanad* connection. They also agree that this condition has the highest degree of endurance in proving the connection between the narrator and those who narrated from him. That's why critic Imams have caringly and carefully used it in judging whether a narration is continuous or disconnected. And Imam al-Bukhari was among those who stipulated hearing as a condition for authenticity, whether in his collective *Sahih* or his other books like "the Great History" (Attarikh Alkabir) or what was reported from him by his student Imam Al-Tirmidhi in his *Al-Ilal Alkabir* book, as the latter often asked his *Shaikh* about his opinion on narrations and he answered him with acceptance or denial based on lack of evidence of hearing between the narrator and his *Shaikh*, which emphasises the importance of this matter and its research. This is why this research's objective is to highlight this issue according to Imam Al-Bukhari through what his student Al-Tirmidhi reported from him in the chapters on purification (*Attahara*), in his two books *Al-Ilal Al-Kabir* and *Al-Jami*. Three methods are used in this paper: The inductive method was adopted when collecting the examples mentioned in the study, and the analytical and critical approaches when studying the sayings. Three important conclusions can be mentioned. First, denying or proving that a narrator heard a saying with his own ears is one of the most prominent clues that indicate the connection of the narration chain or its interruption. Second, that Imam al-Bukhari relied on this presumption in accepting and refuting the narrations in most examples of these chapters. Thirdly, that sometimes Imam al-Bukhari does not rely on the presumption of hearing alone in the authentification of the narration, but rather supports it with other evidence.

المقدمة

تعد صيغة التحمل والأداء بالسماع من الراوي، من أقوى صيغ التحمل وأعلاها درجة في إثبات الاتصال بين الراوي ومن روى عنه بالإجماع، خاصة إذا كانت الصيغة بعبارات واضحة الدلالة كحدثنا، وسمعنا، وسمعت، وغيرها، لذلك أولاها الأئمة النقاد عناية فائقة في الحكم على الرواية وصلا أو انقطاعا، وكان الإمام البخاري من أبرز من اعتنى، ورد الروايات وقبلها باعتماد نفي السماع بين الراوي وشيخه أو إثباته؛ سواء في جامعه الصحيح، أو فيما نقل عنه في كتبه الأخرى كالتاريخ الكبير، أو فيما نقله عنه تلميذه الإمام الترمذي في جامعه، وفي علله الكبير؛ فكثيرًا ما كان الإمام الترمذي يسأله عن رأيه في الروايات، وحكمه عليها، فيجيبه قبولا أو ردا، بعدم ثبوت السماع بين الراوي وشيخه، أو أنه لا يُعرف له سماعاً من شيخه، ما يؤكد على أهمية هذه المسألة وأهمية بحثها.

أما إذا كانت صيغة التحمل بالعنعنة، "فمسألة فيها اختلاف بين العلماء؛ وقد أطال القول فيها مسلم في مقدمة كتابه (مسلم،٢٠٠١)، واختار أنه تقبل العنعنة من الثقة غير المدلس عمن عاصره، وأمكن لقيه، ولا تعتبر المعرفة باجتماعهما والتقائهما، وذكر عن بعضهم أنه اعتبر المعرفة بلقائهما واجتماعهما، وأنه لا تقبل العنعنة من الثقة عمن لا يعرف أنه لقيه واجتمع به..." (ابن رجب الحنبلي ٢٠٠٦).

الأمر الذي دفعنا إلى تتبع هذا الموضوع، من خلال انتقاء نماذج من كتابي الإمام الترمذي "العلل الكبير" و"الجامع"، للتأكيد على أهمية هذه القرينة عند الإمام البخاري، ومن ثم بيان أهمية القرائن وأثرها في علم الحديث بوجه عام، وفي علم العلل بوجه خاص، وإبراز تعلق هذه المسألة بالحكم على الرواية باتصال السند أو انقطاعه، وإظهار القرائن التي يعتمدها نقاد الحديث ويعملونها في إثباتهم السماع بين الراوي وشيخه أو نفيه.

ومن بين دوافعنا إلى بحث هذه المسألة، تعلقها الشديد بعناية الإمام البخاري بنفي السماع وإثباته كقرينة لقبول الروايات أو ردها، وأنها من أهم القرائن عنده في الحكم على السند وصلا أو انقطاعا، وأنه لا يكتفي بالمعاصرة واحتمال اللقاء بين الراوي ومن روى عنه.

وبهذا، لعلنا نقدم بين يدي الباحثين وطلبة العلم بخاصة، نماذج تطبيقية حية، تثبت صدق ما ادعيناه، ومصداقية ما أكده الأئمة المتقدمون قبلنا، من أهمية هذه القرينة عند الإمام البخاري في قبوله الرواية متصلة بسماع الراوي ممن روى عنه. ومن أبرز ما دفعنا إلى الكتابة في هذا الموضوع، توجيه طلبة العلم المختصين في السنة وعلومها للكتابة في هذه المسألة والتوسع فيها، في دراسات استقرائية جامعة شاملة لعدد كثير من النماذج والأدلة التي تبرز مدى عناية الإمام البخاري بهذه المسألة، في رسائلهم الجامعية، ونشجعهم على ذلك، ومن ثم قد تفتح هذه الدراسة لهم المجال في اكتساب مهارات علمية تمكنهم من استيعاب صنيع الأئمة وفهم مقاصدهم، وخدمة السنة النبوية بصفة خاصة.

وبناءً على ما سبق، فإن أهم إشكال نرمي إلى حله من خلال كتابة هذا الموضوع، يتمثل في تتبع الإمام البخاري وهو يقبل الحديث أو يرده باعتماد قرينة إثبات السماع أو نفيه بين الراوي ومن روى عنه، الأمر الذي يؤكد شرطه المعاصرة واللقاء بينهما، ومن ثم يتفرع عن هذا الإشكال جملة من الأسئلة:

ما أهمية اعتماد الإمام البخاري على قرينة إثبات السماع أو نفيه في الحكم على الرواية قبولا أو ردا؟ وهل كان إثبات السماع ونفيه بين الراوي ومن روى عنه، من أبرز القرائن لقبول الرواية وردها عنده؟ وإلى أي حد وافقه الأئمة أم خالفوه؟

يهدف هذا البحث، إلى بيان أن الحكم بإثبات سماع راوٍ من شيخه أو نفيه مسألة اجتهادية بحسب ما يقع للناقد من أدلة أو قرائن تؤيد إثبات السماع أو نفيه، وبيان دقة منهج الإمام البخاري، ودقة عباراته المستخدمة في إثبات السماع، إبراز القيمة العلمية لهذا الشرط، عند الإمام البخاري في قبول الرواية وردها، في غير كتابه الجامع الصحيح. هذا وإننا بعد البحث، لم نقف في حدود اطلاعنا، على دراسة علمية اعتنت بإبراز هذه المسألة على وجه الخصوص عند الإمام البخاري في سؤالات الترمذي له، في كتابيه "العلل الكبير" و"الجامع"، وأما مسألة ثبوت السماع بوجه عام وتعامل النقاد معها فيوجد بعض الدراسات التي تعرضت لها؛ لأجل الحكم باتصال الحديث أو انقطاعه، كما يوجد بعض المقالات المنشورة على شبكة الانترنت تعرضت لبعض السماعات بوجه عام، من ذلك على سبيل المثال لا الحصر:

كتاب موقف الإمامين البخاري ومسلم من اشتراط اللقيا والسماع في السند المعنعن بين المتعاصرين، لخالد بن منصور بن عبد الله الدريس (؛ أفرد الباب الأول للتعريف بالإمامين، وعقد الباب الثاني لموقف الإمام البخاري من هذه المسألة، وتكلم في الثالث عن موقف الإمام البخاري منها، أفرد الباب الرابع للموازنة بين الشيخين فيما يتعلق بهذه المسألة.

عبارات نفي السماع عند البخاري (دراسة نظرية وتطبيقية في كتابه التاريخ الكبير)، لسعيد محمد علي بواعنة؛ استهدف هذا البحث استقراء عبارات نفي السماع عند الإمام البخاري من خلال كتابه "التاريخ الكبير" استقراء تاماً، والوقوف على هذه العبارات التي استخدمها ومعرفة مدلولاتها عنده وطريقته في إطلاقها أو حكايتها، إضافة إلى ذلك دراسة الرواة الذين أطلقت في حقهم هذه العبارات في كتاب التاريخ الكبير بوصفه كتاباً هاماً لدى المحدثين يبرز بشكل جلي قضية السماع وأهميته في اتصال الإسناد. وقد خرج البحث بنتائج عديدة بعد استقراء تام لتلك العبارات في كتاب البخاري "التاريخ الكبير" من أهمها أن هذه العبارات كانت مقصودة لذاتها، وليست تكراراً حيث إن كل عبارة تدل على حالة مخصوصة من حالات نفي السماع.

خلاصة كلام أهل الفن في الرواية ب (عن) و (أن)، لد/علي ونيس (alukah،2015)؛ تكلم فيه عن صيغتي التحمل ب(عن) و(أن)، ومواقف الأئمة من التحمل بها، فهل تفيد اتصال السند أم لا تفيده.

شروط الإمام البخاري في قبول الحديث، لطلال مشعل؛ في أقل من صفحتين، تكلم فيه عن شروط الإمام البخاري في فقرة، والتعريف بصحيحه في فقرة، وعن أهمية صحيح البخاري.

ويختلف بحثنا عن هذه الدراسات، في أنه يتكلم عن قرينة السماع عند الإمام البخاري، وأهميتها عنده في قبول الرواية أو ردها، من خلال ما جاء عنه من نصوص في كتابي "الجامع" و"العلل الكبير" للإمام الترمذي.

اقتضت طبيعة الموضوع الاستعانة بالمنهج الاستقرائي عند جمع النماذج المنتقاة، من أبواب الطهارة في كتابي الترمذي: "الجامع" و"العلل الكبير"، إذ عملنا على اختيار نماذج واضحة تبين موقف الإمام البخاري وحكمه على الرواية باعتماد هذه قرينة نفي السماع أو إثباته في قبول الرواية أو ردها، واستعنا بالمنهج التحليلي، أثناء عرض

النماذج المنتقاة من المصدرين الأساسيين، والتركيز على إبراز حكم الإمام البخاري بالنص المبين لاعتماده قرينة السماع نفيا وإثباتا، كما اقتضت طبيعة البحث الاستعانة بالمنهج المقارن، عند موازنة صنيع البخاري بصنيع غيره من الأئمة النقاد، ممن حكم على هذه الروايات، والكلام عمن وافقه ومن خالفه منهم، ولم نغفل في البحث الاستعانة بالمنهج النقدي عند دراسة هذه الأقوال، وتحليل الأحكام، وبيان ما يؤيدها من أقوال النقاد وتصرفاتهم، هذه المناهج كانت ضرورة البحث وطبيعته تقتضيها، واعتقادنا بأن نتائج المقال تستلزم هذا التحليل، لأنها تساعد على معرفة مدى مطابقة هذه النتائج للفروض الأولية المطروحة لحل هذه الإشكالية.

فاعتمدت منهجيتنا في هذا العرض: على ذكر نص المسألة، ونص حكم البخاري عليها، ثم تحليل النص وذكر القرائن المعتمدة فيه، ثم بيان أحكام الأئمة النقاد ونصوصهم المتعلقة بإثبات السماع أو نفيه، وتحليلها، للوصول إلى الخلاصة.

بتتبعنا صنيع الإمام البخاري في أبواب الطهارة في الكتابين، تبين لنا أن أكثر النماذج المنتقاة منهما، والمتعلقة بقرينة إثبات السماع أو نفيه، لقبول الرواية أو ردها، عند الإمام البخاري، بينت نصوصا له في الحكم بنفي السماع بين الراوي ومن روى عنه، كما بينت قلة المواضع التي حكم فيها بينهما بإثبات السماع مقرونا بأحكام غيرها تبين رد الحديث، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، لاحظنا قوة اعتماد الإمام البخاري هذه القرينة في رد الروايات أو قبولها في غير جامعه الصحيح، وفيما نقله عنه تلميذه الترمذي في هذين الكتابين بخاصة، ما يشجعنا على تحفيز الباحثين ودعوتهم إلى استقراء هذا الموضوع في أبواب الكتابين الأخرى.

النموذج الأول

روى الإمام الترمذي في باب ما جاء في التسمية عند الوضوء بإسناده قال: حدثنا قتيبة، حدثنا محمد بن موسى المخزومي، عن يعقوب بن سلمة، عن أبيه، عن أبي هريرة، قال: قال رسول ﷺ: «لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه» (أبو داود، ١٩٩٦)(ابن ماجه، ٢٠٠٤)(أحمد، ١٩٩٥)(ابي يعلي، ١٩٩٨)(الطبراني، ٢٠١٢)(الدارقطني، ٢٠٠٨)(الحاكم، ١٩٩٠)(البيهقي، ١٤٢٤هـ). فسألت محمدا عن هذا الحديث فقال: «محمد بن موسى المخزومي لا بأس به مقارب الحديث، ويعقوب بن سلمة مدني لا يعرف له سماع من أبيه، ولا يعرف لأبيه سماع من أبي هريرة»، قال أبو عيسى: «سمعت إسحاق بن منصور يقول: سمعت أحمد بن حنبل يقول: لا أعلم في هذا الباب حديثا له إسناد جيد» (الترمذي، ١٤٠٩هـ).

يتبين من هذا النص، أن الإمام البخاري رد هذه الرواية لانقطاعها بقرينتي نفي السماع في موضعين:

- نفيه سماع يعقوب بن سلمة من أبيه.
- ونفيه سماع سلمة من أبي هريرة.

والذي يظهر، أن الإمام الترمذي أيد صنيع شيخه البخاري في تضعيف هذه الرواية للقرائن الآتية:

- استدلاله بنص الإمام أحمد على أنه لا يوجد حديث جيد الإسناد في هذا الباب.
- عدم تخريجه هذه الرواية في جامعه، واكتفائه بتخريج رواية أبي ثفال المري، عن رباح بن عبد الرحمن بن أبي سفيان بن حويطب، عن جدته، عن أبيها، قال: سمعت رسول الله ﷺ، يقول: «لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله

عليه»، والتي اعتبرها البخاري أصح شيء في هذا الباب قال أبو عيسى: «قال محمد: أحسن شيء في هذا الباب حديث رباح بن عبد الرحمن، ورباح بن عبد الرحمن، عن جدته، عن أبيها، وأبوها سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل، وأبو ثفال المري اسمه ثمامة بن حصين، ورباح بن عبد الرحمن، هو أبو بكر بن حويطب. منهم من روى هذا الحديث، فقال: عن أبي بكر بن حويطب، فنسبه إلى جده» (ابو عيسى الترمذي)(د،ت).

كما ضعف الحديث بجهالة يعقوب بن سلمة؛ وبنفي سماع سلمة من أبي هريرة، قال الذهبي: «سَلمَة لَا يعرف» (ابن عبد الهادي الحنبلي، ٢٠٠٧)، وقال ابن الملقن: «يعقوب بن سلمة لا أعرف حاله، وقال الذهبي في «الميزان» شيخ ليس بعمدة (الذهبي،١٩٦٣) .

كما أن أبن سلمة، لم يعرف حاله المزي ولا الذهبي، وإنما قال في «الميزان»: لم يرو عنه غير ولده، وقد ذكره أبو حاتم بن حبان في «ثقاته» وقال: ربما أخطأ» (ابن الملقن،٢٠٠٤م)

أما الحاكم، فخالف الأئمة في الحكم على الحديث، وصحح إسناده على شرط مسلم، قال: «هذا حديث صحيح الإسناد، وقد احتج مسلم بيعقوب بن أبي سلمة الماجشون، واسم أبي سلمة دينار، ولم يخرجاه، وله شاهد» (النيسابوري، ١٩٩٠).

لكن الأئمة لم يوافقوه على هذا التصحيح، وبينوا وهم الحاكم في يعقوب بن سلمة، بأنه ليس الماجشون الذي توهمه الحاكم، فقال ابن الصلاح: «ولا يستشهد على ثبوت هذا الحديث بكون الحاكم حكم بصحة إسناده؛ لأنا نظرنا فيه فوجدنا إسناده قد انقلب عليه» (ابن الملقن،٢٠٠٤).

وقال النووي عقب قول الحاكم «هذا حديث صحيح»: «ليس بصحيح، لأنه انقلب عليه إسناده واشتبه» (ابن الملقن،٢٠٠٤).

وقال ابن دقيق العيد: «لو سلم للحاكم أنه ابن أبى سلمة الماجشون، فأبو سلمة لا يعرف فليس الحديث كما قال: صحيح ويحتاج إلى معرفة حال أبى سلمة وليس له ذكر في كتب الرجال» (ابن الملقن، ٢٠٠٤).

وقد ذكر شهاب الدين محمد بن أحمد الخويّي سبب وهم الحاكم، فقال: «وسبب توهم الحاكم أن كلا من الراويين يروي عن طبقة التابعين، فأبدل أحدهما مكان الآخر»(٢٠١٥)****.

وقال ابن الملقن بعد أن ذكر أقوال الأئمة في ذلك: «قلت: وهذا متين، فقد كشفت كتب الأسماء جرحا وتعديلا فلم أر دينارا هذا، بل لم أر أحدا قال: إن الماجشون يروي عن أبيه، فتعين غلط الحاكم، ولو صح لتوجه الاعتراض على الحافظ عبد الغني والصريفيني وجمال الدين المزي وتلميذه الذهبي حيث لم يذكروا لوالد أبي سلمة في كتبهم ترجمة، وأغرب أبو الفرج ابن الجوزي فقال في كتابه «التحقيق»: هذا حديث جيد، والحافظ أبو محمد المنذري فقال: هذا الحديث أجود أحاديث الباب. قال: وقد روي في هذا المعنى أحاديث ليست بمستقيمة. قال شيخنا أبو الفتح اليعمري: وفيما قاله المنذري نظر، لانقطاع حديث أبي هريرة هذا من وجهين». (ابن الملقن، ٢٠٠٤)

وقال الحافظ ابن حجر: «قلت: وهم الحاكم، وإنما الحديث عن يعقوب بن سلمة الليثي، عن أبيه، وليس للماجشون هنا رواية، والله أعلم» (العسقلاني،١٩٩٩).

وقال: «قلت: وهم الحاكم في المستدرك لما أخرج هذا الحديث فزعم أن يعقوب هذا بن الماجشون وسببه أن في روايته عن يعقوب بن أبي سلمة عن أبيه فظن أنه الماجشون وهو خطأ وسلمة هذا لا يعرف إلا في هذا الخبر» (العسقلاني،١٣٢٦).

وقال أيضا: «ورواه الحاكم من هذا الوجه، فقال: يعقوب بن أبي سلمة، وادعى أنه الماجشون وصححه لذلك، والصواب أنه الليثي، قال البخاري: لا يعرف له سماع من أبيه، ولا لأبيه من أبي هريرة، وأبوه ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: ربما أخطأ وهذه عبارة عن ضعفه فإنه قليل الحديث جدا ولم يرو عنه سوى ولده فإذا كان يخطئ مع قلة ما روى، فكيف يوصف بكونه ثقة، قال ابن الصلاح: انقلب إسناده على الحاكم فلا يحتج لثبوته بتخريجه له. وتبع النووي، وقال ابن دقيق العيد: لو سلم للحاكم أنه يعقوب بن أبي سلمة الماجشون، واسم أبي سلمة: دينار، فيحتاج إلى معرفة حال أبي سلمة، وليس له ذكر في شيء من كتب الرجال، فلا يكون أيضا صحيحا» (العسقلاني، ١٩٨٩).

نخلص إلى أن هذا الحديث ضعيف من وجهين:

- الانقطاع: كما بينه البخاري، بأن يعقوب بن سلمة لم يسمع من أبيه، ولا سمع أبوه من أبي هريرة.
- الضعف كما ذكر الأئمة؛ فيه يعقوب بن سلمة مجهول لا يعرف.

كما نلاحظ، أنه فيما عدا الإمام البخاري، الذي كشف انقطاع الإسناد بقرينة نفي السماع في الموضعين، وتابعه على ذلك أبو الفتح اليعمري، فلم نجد من الأئمة من رد الحديث بالانقطاع لهذه القرينة، بل أعلوه بقرائن أخرى كقلة حديث سلمة، وقلة الرواة عنه، فيما عدا ولده، كما ضعفوه بجهالة يعقوب بن سلمة.

النموذج الثاني

روى الإمام الترمذي في باب تخليل اللحية بإسناده قال: حدثنا هناد، حدثنا محمد بن عبيد، عن واصل بن السائب، عن أبي سورة، عن أبي أيوب، «أن النبي ﷺ كان إذا توضأ تمضمض ومس لحيته بالماء من تحتها» (احمد، ١٩٩٥)(ابن ماجه، ٢٠٠٤)(الشاشي، ١٩٩٤)(الطبراني، ٢٠٠٨)، سألت محمدا عن هذا الحديث فقال: "هذا لا شيء، فقلت: أبو سورة ما اسمه؟ فقال: لا أدري ما يصنع به؟ عنده مناكير، ولا يعرف له سماع من أبي أيوب، وقال أحمد: قال سفيان بن عيينة: لم يسمع عبد الكريم من حسان بن بلال حديث التخليل (الترمذي،١٤٠٩هـ).

الملاحظ على صنيع الامام البخاري أنه رد هذا الحديث لقرينتين:

- قرينة ضعف أبي سورة، قال: "عنده مناكير".
- وقرينة نفي سماعه من أبي أيوب.

ونرى أن الإمام الترمذي وافق شيخه البخاري على ذلك؛ لأنه لم يخرج الحديث بهذا الإسناد في جامعه، وإنما خرجه من الطريق الصحيح، عن عثمان بن عفان «أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يخلل لحيته»، وقال مبينا درجته: «هذا حديث حسن صحيح»(البخاري، ٢٠١٨) قال البوصيري: «وله شاهد من حديث عثمان بن عفان رواه ابن ماجة والترمذي وقال قال البخاري: أصح شيء في هذا الباب حديث عثمان» (ابن ماجه،١٤٠٣هـ).

وبمقارنة صنيع الإمامين البخاري والترمذي بأحكام الأئمة على هذه الرواية، تبين لنا موافقتهم لهما على ذلك، فمن أحكامهم:

قول العقيلي بعد ذكره هذه الرواية: «والرواية في التخليل فيها لين، وفيها ما هو أصلح من هذا الإسناد» (ابو جعفر العقيلي،١٩٨٤).

وقال ابن عدي في واصل بن السائب الرقاشي: «أحاديثه لا تشبه أحاديث الثقات» (ابن عدي الجرجاني،١٩٩٧).

وقال ابن الملقن: «وأبو سورة هذا، هو ابن أخي أبي أيوب، قال الدارقطني: مجهول، ووثقه ابن حبان».

وقال أبو العباس البوصيري: «وهذا إسناد ضعيف؟ لضعف أبي سورة، والرقاشي» (البوصيري، ١٩٩٤).

وقال الهيثمي: «فيه واصل بن السائب، وقد أجمعوا على ضعفه».

وقال الذهبي في واصل: « قال البخاري: منكر الحديث، وقال أبو داود وغيره: ليس بشيء» (محمد الذهبي، ٢٠٠٣).

وقد ضعف ابن عبد الهادي إسناد هذا الحديث ثم ذكر سبب ذلك وهو أن في إسناده واصل بن السائب وأبي سورة، فقال: «هذا إسناد لا يثبت؛ أبو سورة: هو ابن أخي أبي أيوب، روى عن عمه، وعن عدي بن حاتم الطائي، روى عنه سعيد بن سنان - شيخ للهيثم بن عدي -، وواصل بن السائب الرقاشي، ويحيى بن جابر الطائي -، وقال: عن ابن أخي أبي أيوب حسب، قال البخاري: منكر الحديث، يروي عن أبي أيوب مناكير لا يتابع عليه. وقال الترمذي: يضعف في الحديث، ضعفه يحيى بن معين جدا. وأما واصل بن السائب الرقاشي: فهو بصري، روى له الترمذي وابن ماجه، وروى عن عطاء، وأبي سورة، روى عنه شريك، وعيسى بن يونس، ووكيع وأبو معاوية، وغيرهم، قال أبو بكر بن أبي شيبة: ضعيف، وقال أبو زرعة: ضعيف الحديث، مثل أشعث بن سوار، وليث بن أبي سليم. وقال أبو حاتم: منكر الحديث. وقال ابن حبان: واصل بن السائب الرقاشي، يروي عن عطاء، وأبي سورة، روى عنه أهل العراق، كان ممن يروي عن عطاء ما ليس من حديثه، وعن الثقات ما لا يشبه حديث الأثبات، فسقط الاحتجاج به لما ظهر ذلك منه، وقال ابن عدي: ثنا الجنيدي، ثنا البخاري، قال: واصل الخراساني الرقاشي، عن عطاء وأبي سورة: منكر الحديث. وقال النسائي: واصل بن السائب: متروك الحديث وذكر له ابن عدي أحاديث، وقال: ولواصل غير ما ذكرت، وأحاديثه لا تشبه حديث الثقات» (ابن عبد الهادي،٢٠٠٣).

وعليه فخلاصة كلام الأئمة في إسناد هذا الحديث أن إسناده ضعيف جدًا:

- لأن في إسناده واصل بن السائب وأبي سورة وهما ضعيفان لا يحتج بهما.
- وفيما عدا الإمام البخاري الذي نفى سماع أبا سورة من أبي أيوب، لم نجد، فيما بحثنا، من أثبت له ذلك، أو ضعف الحديث بهذه القرينة.
- وعليه، فيضعف الحديث بالانقطاع لهذه القرينة، ولضعف أبي سورة ووال بن السائب.

النموذج الثالث

روى الإمام الترمذي في باب الوضوء من النوم بإسناده قال: حدثنا هناد، حدثنا عبد السلام بن حرب، عن أبي خالد الدالاني، عن قتادة، عن أبي العالية، عن ابن عباس، أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم نام وهو ساجد حتى غط أو نفخ، ثم قام يصلي، قلت: يا رسول الله إنك قد نمت قال: «إن الوضوء لا يجب إلا على من نام مضطجعا، فإنه إذا نام استرخت مفاصله» (ابو داود، ١٩٩٦)(الترمذي، ١٩٩٦)(احمد، ١٩٩٥)(ابي يعلي، ١٩٩٨)(الدارقطني، ٢٠٠٨)(البيهقي، ٢٠٠٣). سألت محمدا عن هذا الحديث فقال: هذا لا شيء رواه سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن ابن عباس قوله: ولم يذكر فيه أبا العالية، ولا أعرف لأبي خالد الدالاني سماعا من قتادة، قلت: أبو خالد كيف هو؟ قال: صدوق، وإنما يهم في الشيء، قال محمد: وعبد السلام بن حرب صدوق (الترمذي، ١٩٩٦).

يتبين من هذا النقد، حمل صنيع الإمام البخاري على المسائل الآتية:

- بيانه تعارض الوقف والرفع فيه: رواه أبو خالد الدالاني عن قتادة (وهو مدار الحديث) عن أبي العالية عن ابن عباس مرفوعا، وخالفه سعيد بن أبي عروبة، فرواه عن قتادة عن ابن عباس موقوفا.
- ليس في إسناد ابن أبي عروبة الموقوف، أبا العالية.
- نفيه سماع أبا خالد من قتادة.
- حال أبا خالد عند البخاري، أنه صدوق له أوهام.
- كما أن ذكره مخالفة سعيد بن أبي عروبة، أبا خالد في روايته الحديث عن قتادة عن ابن عباس موقوفا، وبإسقاط أبي العالية، قرينة، على ترجيح هذا الطريق، وإن لم يصرح بذلك، ثم إن سعيد بن أبي عروبة أوثق في قتادة من أبي خالد الدالاني، ومن ثم يكون أبو خالد قد خالف في قتادة من هو أكثر ملازمة له وأكثر ثقة فيه منه، وهو ابن أبي عروبة.

والملاحظ على صنيع الترمذي، أنه رغم إعلال البخاري لهذه الرواية بالوقف وإتباعه له في ذلك حيث قال: «وقد روى حديث ابن عباس سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن ابن عباس قوله، ولم يذكر فيه أبا العالية، ولم يرفعه»(البخاري، ٢٠١٨) فعلى الرغم من ترجيحه الرواية الموقوفة، فيما نرى، إلاّ أنه أخرج المرفوعة في كتابه الجامع، لا لأنها الراجحة عنده، بل لكون الحديث على شرطه كما قال الزيلعي: «وكان هذا على مذهبه في اشتراطه في الاتصال السماع، ولو مرة» (عبد الله الزيلعي، ٢٠١٤)

وبالنظر في صنيع الأئمة، نلاحظ أنهم وافقوا البخاري في إعلال هذه الرواية، ومن أقوالهم في ذلك:

قال أبو داود: «قوله: «الوضوء على من نام مضطجعا» هو حديث منكر لم يروه إلا يزيد أبو خالد الدالاني، عن قتادة وروى أوله جماعة، عن ابن عباس، ولم يذكروا شيئا من هذا، وقال: كان النبي صلى الله عليه وسلم محفوظا»، فنلاحظ أن أبا داود قد أعلّه بالزيادة في المتن أيضا بالإضافة إلى علة الإسناد وهي الوقف.

وقال أيضا: «وذكرت حديث يزيد الدالاني لأحمد بن حنبل، فقال: ما ليزيد الدالاني يدخل على أصحاب قتادة. قال الشيخ: يعني به أحمد ما ذكره البخاري من أنه لا يعرف لأبي خالد الدالاني سماع من قتادة» (البيهقي،٢٠٠٣).

وقال: «قال شعبة إنما سمع قتادة من أبي العالية أربعة أحاديث فذكرها وليس هذا منها» (الشوكاني،١٩٩٣).

وقال الدارقطني: «تفرد به أبو خالد عن قتادة ولا يصح»(الدارقطني، ٢٠٠٨).

وقال البيهقي: «تفرد بهذا الحديث على هذا الوجه يزيد بن عبد الرحمن أبو خالد الدالاني».

وقال أيضا: «فأما هذا الحديث فإنه قد أنكره على أبي خالد الدالاني جميع الحفاظ. وأنكر سماعه من قتادة أحمد بن حنبل، ومحمد بن إسماعيل البخاري وغيرهما» (المنذري، ٢٠١٠).

وقال المنذري: «وذكر أبو داود أيضًا ما يدل على أن قتادة لم يسمع هذا الحديث من أبي العالية فيكون منقطعًا» (المنذري، ٢٠١٠).

وقال أبو القاسم البغوي: «يقال: إن قتادة لم يسمع هذا الحديث من أبي العالية»(المنذري، ٢٠١٠).

فحاصل أقوال الأئمة في رد هذه الرواية:

- أنها معلة بالانقطاع، لعدم ثبوت سماع أبا خالد الدالاني من قتادة، وهو ما أثبته الإمامان البخاري، وأحمد بن حنبل.
- تفرد أبا خالد الدالاني برفعه، وزيادة أبي العالية فيه، مخالفا سعيد بن أبي عروبة في روايته موقوفا عن قتادة.

النموذج الرابع

روى الإمام الترمذي في باب من مس الذكر بإسناده قال: حدثنا محمد بن سهل بن عسكر البغدادي، حدثنا أبو مسهر، حدثني الهيثم بن حميد، حدثنا العلاء بن الحارث، عن مكحول، عن عنبسة بن أبي سفيان، عن أم حبيبة، أنها سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول: «من مس فرجه فليتوضأ» (الترمذي، ١٩٩٦)(ابن ماجه، ٢٠٠٤)(ابن ابي شيبة، ١٩٨٩)(ابن راهويه، ٢٠١٦)(ابي يعلي، ١٩٩٨)(الطبراني، ١٩٩٥)(الطبراني، ٢٠٠٨)(البيهقي، ٢٠٠٣). وسألت محمدا عن هذا الحديث فقال: مكحول لم يسمع من عنبسة، روى عن رجل عن عنبسة عن أم حبيبة: «من صلى في يوم وليلة ثنتي عشرة ركعة» . وسألت أبا زرعة عن حديث أم حبيبة فاستحسنه، ورأيته كأنه يعده محفوظا (الترمذي،١٩٨٩).

يظهر لنا من صنيع الإمام البخاري أنه رد هذه الرواية وأعلها بالانقطاع:

- لقرينة نفي سماع مكحول من عنبسة.
- وبين أنه بينه وبين عنبسة في الرواية رجل.

وقد وافق البخاري جمع من الأئمة في ذلك:

قال ابن أبي حاتم: «قلت لأبي: فحديث أم حبيبة عن النبي صلى الله عليه وسلم في: من مس ذكره، فليتوضأ؟ قال أبي: روى ابن لهيعة في هذا الحديث مما يوهن الحديث، أي: تدل روايته أن مكحولا قد أدخل بينه وبين عنبسة رجلا» (ابن ابي حاتم،٢٠٠٦).

وقال ابن أبي حاتم: «سئل أبو زرعة عن حديث أم حبيبة في مس الفرج فقال مكحول لم يسمع من عنبسة بن أبي سفيان شيئا» (ابن ابي حاتم، ١٣٩٧هـ).

وقال الطحاوي: «عن أبي مسهر أنه قال: هذا حديث منقطع أيضا، لأن مكحولا، لم يسمع من عنبسة بن أبي سفيان شيئا» (ابن ابي حاتم ،١٩٩٤).

قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن محكول إلا العلاء بن الحارث، ولا يروى عن أم حبيبة إلا بهذا الإسناد» (ابو جعفر،١٩٩٤).

قال الذهبي: « الهيثم حافظ له مناكير، ومكحول عن عنبسة منقطع».(الطبراني، ١٩٩٥)

قال البوصيري: «هذا إسناد فيه مقال مكحول الدمشقي مدلس وقد رواه بالعنعنة فوجب ترك حديثه لا سيما وقد قال البخاري وأبو زرعة وهشام بن عمار وأبو مسهر وغيرهم إنه لم يسمع من عنبسة بن أبي سفيان فالإسناد منقطع» (ابن ماجه،١٤٠٣هـ).

وحكى الحافظ ابن حجر أن من الأئمة من صحح الحديث؛ وهم أبو زرعة والحاكم، وابن السكن، ودحيم، وأحمد؛ قال أبو زرعة: «إنه أصح شيء في هذا الباب» (ابن حجر)(د،ت)، وقال ابن السكن «لا أعلم به علة» (ابن حجر،١٩٨٩).

وقال ابن حجر: «وقال الخلال في العلل: صحح أحمد حديث أم حبيبة أخرجه ابن ماجه من حديث العلاء بن الحارث عن مكحول» (ابن حجر العسقلاني، ١٩٩٥).

وقال أيضا في معرفة دحيم بحديث الشاميين بعدما حكى مقالة البخاري: «كذا قال يحيى بن معين وأبو زرعة وأبو حاتم والنسائي أنه لم يسمع منه. وخالفهم دحيم -وهو أعرف بحديث الشاميين- فأثبت سماع مكحول من عنبسة» (ابن حجر العسقلاني، ١٩٩٥).

وتعقبه على ذلك أبو سليمان الدوسري، فقال: «خالفه أبو مسهر وهو شامي مثله، فتوجب المصير إلى قول الجمهور، ثم لو ثبت سماع مكحول من عنبسة لم يصح الحديث لأن مكحول مشهور بالتدليس وقد عنعن هنا. وأعل الذهبي في المهذب الحديث بالانقطاع، ونقل الخلال في علله عن الإمام أحمد أنه صحح هذا الحديث، ولعل ذلك لشواهده. وقال ابن السكن: لا أعلم به علة! وقد علمها غيره، والله أعلم» (جاسم،١٩٨٧)

وقال أبو الحافظ الصنعاني متعقبا قول الحافظ ابن حجر في تصحيح الأئمة للحديث: « إذا بان ما تقدم عن الأئمة فقد نقل الحافظ في التلخيص عن دحيم مخالفتهم وذكر أنه أثبت سماعه ونقل أيضًا عن ابن السكن قوله: "لا أعلم له علة" وذكر عن أحمد تصحيحه، وصنيعه يدل على صحته عنده حيث قال: بعد نقله مخالفة دحيم "وهو أعرف بحديث الشاميين". اهـ وفي هذا نظر، فإنه وإن كان بلديه فيقال للحافظ، أبو مسهر وهشام بن عمار هما كذلك، وهما من أعرف الناس بحديث الشاميين، سيما وقد وافقهما من تقدم؛ ففي تهذيب المزي أيضًا عن الدوري عن ابن معين ما نصه: "قال أبو مسهر: لم يسمع مكحول من عنبسة بن أبي سفيان ولا أدري أدركه أم لا". اهـ وأما ما نقله عن ابن السكن ففي النقل قصور أخل بمراد ابن السكن، فإنه لم ينف ما تقدم عن الأئمة كما نقل كلامه ابن عبد البر في التمهيد إذ فيه أيضًا مع ما تقدم ما نصه: "إلا ما قيل إن مكحولًا لم يسمعه من عنبسة". اهـ وما نقله عن أحمد فيحتمل أنه لا يرى ما تقدم عن أهل العلم أو لم يظهر له ما ظهر للبخاري ومن وافقه» (حسن، ١٤٢٦).

أما عن مذهب أبي زرعة في تصحيحه فهو "خلاف ما حكاه ابن أبي حاتم فيحتمل أحد الأمرين: أن أبا زرعة تعددت أقواله فيه، أو أن يحمل ما نقله الترمذي على الوهم؛ فإن ابن أبي حاتم أعرف به من الترمذي، وما ذكره البيهقي عن أبي زرعة هو أيضًا من كتاب الترمذي وتبعه الحافظ في التلخيص" (الصنعاني،١٤٢٦).

وعليه يظهر لنا من دراسة هذا الحديث:

- أن قول الجمهور هو الراجح وأن الحديث معلول بالانقطاع، كما بينه الإمام البخاري ومن وافقه من الأئمة، لأن بين مكحول وعنبسة في الإسناد رجل.
- ومن خالفهم، وصححه، فلعله من أجل ما له من شواهد. والله أعلى وأعلم.

النموذج الخامس

روى الإمام الترمذي في باب الوضوء من القبلة بإسناده قال: حدثنا قتيبة، وهناد، وأبو كريب، وأحمد بن منيع، قالوا: حدثنا وكيع عن الأعمش، عن حبيب بن أبي ثابت عن عروة عن عائشة: أن النبي صلى الله عليه وسلم،

قبل بعض نسائه، ثم خرج إلى الصلاة ولم يتوضأ، قال: قلت: من هي إلا أنت؟ قال: فضحكت (البخاري، ٢٠١٨)قال الترمذي: "وسألت محمدا عن حديث الأعمش، عن حبيب بن أبي ثابت، عن عروة، عن عائشة، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل بعض نسائه، ثم خرج إلى الصلاة ولم يتوضأ (الترمذي، ١٩٩٦)(ابن ماجه، ٢٠٠٤)(ابن ابي شيبة، ١٩٨٩)(احمد، ١٩٩٥)(الدارقطني، ٢٠٠٨)(البيهقي، ١٤٢٤هـ). فقال: حبيب بن أبي ثابت لم يسمع من عروة (الترمذي، ١٩٨٩)

يظهر من صنيع الإمام البخاري، أنه أعل الرواية بالانقطاع بقرينة نفي سماع حبيب بن أبي ثابت من عروة، وقد وافقه الإمام الترمذي في ذلك، فنقل قوله في الجامع بعد تخريجه الرواية، وقال: «وإنما ترك أصحابنا حديث عائشة، عن النبي صلى الله عليه وسلم في هذا، لأنه لا يصح عندهم لحال الإسناد. وسمعت أبا بكر العطار البصري يذكر، عن علي بن المديني، قال: ضعف يحيى بن سعيد القطان هذا الحديث، وقال: هو شبه لا شيء وسمعت محمد بن إسماعيل يضعف هذا الحديث، وقال: حبيب بن أبي ثابت لم يسمع من عروة، وقد روي عن إبراهيم التيمي، عن عائشة، «أن النبي صلى الله عليه وسلم قبلها ولم يتوضأ»، وهذا لا يصح أيضا، ولا نعرف لإبراهيم التيمي سماعا من عائشة، وليس يصح عن النبي صلى الله عليه وسلم في هذا الباب شيء». (البخاري، ٢٠١٨)

وقد وافقه كذلك الأئمة في إعلالها بقرينة نفي السماع، ومن أقوالهم في ذلك:

قال الشافعي: «ليس بمحفوظ من قبل أن عروة إنما روى: " أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قبلها صائما "» (مغلطاي، ١٩٩٩).

وقال الدارقطني: «وحبيب لم يسمع من عروة شيئاً قال ذلك يحيى القطان عن الثوري»(الدارقطني،١٩٨٥).

وقال أبو حاتم: «لم يسمع حبيب بن أبي ثابت من عروة وكذا قال أحمد لم يسمع من عروة» (ابن ابي حاتم،١٣٩٧).

وقال ابن أبي حاتم: «حبيب بن أبي ثابت ... روى عن عروة حديث المستحاضة وحديث القبلة للصائم ولم يسمع ذلك من عروة» (ابن ابي حاتم،١٩٥٢).

وقال العلائي: «قال سفيان الثوري وأحمد بن حنبل ويحيى بن معين والبخاري وغيرهم: لم يسمع حبيب بن أبي ثابت من عروة بن الزبير شيئًا» (العلائي،١٩٨٦).

وروى أبو داود قال: «حدثنا إبراهيم بن محمد الطالقاني ثنا عبد الرحمن -ابن مغراء- ثنا الأعمش أخبرنا أصحاب لنا عن عروة المزني عن عائشة بهذا الحديث. قال أبو داود: قال يحيى بن سعيد القطان لرجل أحك عني أن هذين يعني حديث الأعمش هذا، عن حبيب، وحديثه بهذا الإسناد «في المستحاضة أنها تتوضأ لكل صلاة» قال يحيى: إحْك عني أنهما شبه لا شيء، قال أبو داود: وروي عن الثوري، قال: ما حدثنا حبيب، إلا عن عروة المزني يعني لم يحدثهم، عن عروة بن الزبير بشيء» (ابو داود، ١٩٩٠).

قال البيهقي: «هذا حديث يشتبه فساده على كثير ممن ليس الحديث من شأنه ويراه إسنادا صحيحا، وهو فاسد من وجهين: أحدهما: أن حبيب بن أبي ثابت لم يسمع من عروة بن الزبير، فهو مرسل من هذا الوجه أخبرنا بصحة ذلك: محمد بن عبد الله الحافظ، قال: سمعت أبا بكر أحمد بن إسحاق الفقيه يقول: لم يكن أحد أعلم بحبيب بن أبي ثابت من سفيان الثوري. قال: وسمعت سفيان يقول: حبيب بن أبي ثابت لم يسمع من عروة شيئا» (البيهقي،٢٠١٥).

وقال أيضا: «أخبرنا أبو بكر بن الحارث الفقيه قال: أما إن سفيان الثوري كان أعلم الناس بهذا، زعم أن حبيبا لم يسمع من عروة شيئا» (البيهقي،٢٠٠٣).

وقال البغوي: «وضعف يحيى بن سعيد هذا الحديث، وقال: هو شبه لا شيء، وضعفه محمد بن إسماعيل، وقال: حبيب بن أبي ثابت لم يسمع من عروة، ولا يصح في هذا الباب شيء» (البغوي،١٩٨٣).

قال ابن عبد البر: «وهذا الحديث عندهم معلول؛ فمنهم من قال لم يسمع حبيب من عروة ومنهم من قال ليس هو عروة بن الزبير وضعفوا هذا الحديث ودفعوه، وصححه الكوفيون وثبتوه لروايته عمن هو أكبر من عروة وأجل وأقدم موتًا، وهو إمام ثقة من أئمة العلماء الأجلة» (القرطبي،٢٠٠٠).

لكن القرينة التي ذكرها الحافظ ابن عبد البر لا ترتقي إلى جمهور الأئمة في إعلالهم إسناد هذا الحديث بالانقطاع.

نخلص من دراسة هذه الرواية إلى أن قول الجمهور، ومن بينهم الإمام البخاري، هو الراجح في إعلالها بالانقطاع؛ لعدم ثبوت سماع حبيب بن أبي ثابت من عروة.

النموذج السادس

روى الإمام الترمذي في باب المسح على الخفين للمسافر والمقيم بإسناده قال: حدثنا القاسم بن دينار الكوفي، قال: حدثنا حسين بن علي، عن زائدة، عن منصور، قال: كنا في حجرة إبراهيم النخعي ومعنا إبراهيم التيمي فتذاكرنا المسح على الخفين فقال إبراهيم: حدثنا عمرو بن ميمون، عن أبي عبد الله الجدلي، عن خزيمة بن ثابت قال: جعل لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثا، ولو استزدناه لزادنا (الترمذي، ١٩٨٩)(ابو داود، ١٩٩٦)(ابن ابي شيبة، ٢٠٠٦)(احمد، ١٩٩٥)(ابن حبان، ١٩٥٢)(الطبراني، ٢٠٠٨)(البيهاقي، ٢٠٠٣)، سألت محمد بن إسماعيل عن هذا الحديث فقال: لا يصح عندي حديث خزيمة بن ثابت في المسح، لأنه لا يعرف لأبي عبد الله الجدلي سماع من خزيمة بن ثابت، وكان شعبة يقول: لم يسمع إبراهيم النخعي من أبي عبد الله الجدلي حديث المسح، وحديث عمرو بن ميمون، عن أبي عبد الله الجدلي هو أصح وأحسن، وذكر عن يحيى بن معين أنه قال: حديث خزيمة عن النبي صلى الله عليه وسلم حديث صحيح (الترمذي،١٤٠٩).

أعل البخاري هذه الرواية بالانقطاع بقرينة نفي سماع أبي عبد الله الجدلي من خزيمة بن ثابت.

وللحديث طريق ثان، أخرجه الترمذي من حديث إبراهيم النخعي عن أبي عبد الله الجدلي عن خزيمة (الترمذي)، وفي هذا الطريق، لم يسمع إبراهيم النخعي من أبي عبد الله الجدلي، كما بين ذلك شعبة.

فتبين بهذا الصنيع، أن الحديث منقطع بقرينة نفي السماع في موضعين، موضع بينه الإمام البخاري، والثاني بينه الإمام شعبة، فما حكم غيرهما من الأئمة على هذه الرواية؟

ذهب جمع من الأئمة إلى صحة الرواية، منهم: أبو زرعة، قال ابن أبي حاتم في العلل: «قال أبو زرعة: الصحيح من حديث التيمي عن عمرو بن ميمون عن الجدلي عن خزيمة عن النبي صلى الله عليه وسلم، والصحيح عن النخعي عن الجدلي بلا عمرو بن ميمون» (ابن ابي حاتم،٢٠٠٦).

ووافق ابن دقيق العيد على تصحيحه في بحث نفيس له في "الإمام"، نقله عنه الزيلعي في نصب الراية، قال: «وحديث خزيمة فيه ثلاث علل: الأولى الاختلاف في إسناده، وله ثلاث مخارج: رواية إبراهيم النخعي. ورواية إبراهيم التيمي. ورواية الشعبي، ثم في بعضها ذكر الزيادة أعني لو استزدناه لزادنا وبعضها ليست فيه، فأما رواية النخعي فإنها عن أبي عبد الله الجدلي عن خزيمة، وليس فيها ذكر الزيادة، ولم أقف على اختلاف في هذه الرواية، أعني رواية النخعي، ولها طرق: أشهرها عن حماد عنه، ولها أيضا عن حماد طرق: ورواه شعبة عن الحكم، وحماد عن إبراهيم، إلا أنها عللت بأن إبراهيم لم يسمعه من أبي عبد الله الجدلي، فذكر البيهقي عن أبي عيسى الترمذي أنه قال: سألت محمدا يعني البخاري عن هذا الحديث، فقال: لا يصح عندي حديث خزيمة بن ثابت في المسح، لأنه لا يعرف لأبي عبد الله الجدلي سماع من خزيمة، وكان شعبة يقول: لم يسمع إبراهيم النخعي من أبي عبد الله الجدلي حديث المسح على الخفين، وقد استدل على ذلك، برواية زائدة بن قدامة، قال: سمعت منصورا يقول: كنا في حجرة إبراهيم النخعي، ومعنا إبراهيم التيمي، فذكرنا المسح على الخفين، فقال إبراهيم التيمي: حدثنا عمرو بن ميمون عن أبي عبد الله الجدلي عن خزيمة ثم هي على وجهين: أحدها: ما فيه الزيادة. والثاني: ما لا زيادة فيه، فأما ما فيه الزيادة، فهي صحيحة عن إبراهيم، مشهورة بهذا الإسناد عن منصور عن إبراهيم، وله طرق عن منصور، وفيها الزيادة، خرجها الطبراني عنه، ومن أصحها الرواية التي قدمناها، وذكرنا أن البيهقي أخرجها بالقصة، ورواها الطبراني من حديث حسين بن علي عن زائدة بالسند من غير قصة ولا زيادة، وكذلك من صحيحها رواية سفيان بن عيينة عن منصور بالسند المذكور، وفيها الزيادة، وأما ما لا زيادة فيه، ففي رواية أبي عوانة عن سعيد بن مسروق عن إبراهيم التيمي بالسند عن خزيمة عن النبي صلى الله عليه وسلم، أنه سئل عن المسح على الخفين، فقال: "للمسافر ثلاثا: وللمقيم يوم"، لم يزد، أخرجه الترمذي، فهذا مشهور، وخالف أبو الأحوص، فرواه عن منصور عن إبراهيم التيمي عن أبي عبد الله الجدلي عن خزيمة بن ثابت، فأسقط من الإسناد عمرو بن ميمون، ووجه آخر من المخالفة في حديث التيمي، رواه شعبة عن سلمة بن كهيل عن الحارث بن سويد عن عمرو بن ميمون عن خزيمة بن ثابت، ليس فيه الزيادة ولا مسح المقيم، فزاد في السند الحارث بن سويد التيمي. وعمرو بن ميمون، وأسقط الجدلي، أخرج هذه الرواية كذلك الطبراني. والبيهقي، قال البيهقي: وهو ضعيف. العلة الثانية: الانقطاع، قال البيهقي: قال أبو عيسى الترمذي: سألت محمدا يعني البخاري عن هذا الحديث، فقال: لا يصح إلى آخر كلام البخاري، وقد تقدم قريبا. العلة الثالثة: ذكر ابن حزم: أن أبا عبد الله الجدلي لا يعتمد على روايته، قال الشيخ: وأقول: ذكر الترمذي في جامعه بعد إخراجه حديث خزيمة من جهة أبي عوانة بسنده، كما تقدم، قال: وذكر عن يحيى بن معين أنه صحح حديث خزيمة في المسح، وأبو عبد الله الجدلي اسمه: عبد بن عبد ويقال: عبد الرحمن بن عبد، ثم قال: هذا حديث حسن صحيح، قاله أبو عيسى في صحيحه، ولكن الطريق فيه أن تعلل طرق إبراهيم بالانقطاع، كما تقدم، وطريق الشعبي بالضعف، كما تقدم، ويرجع إلى طريق إبراهيم التيمي، فالروايات متضافرة برواية التيمي له عن عمرو بن ميمون عن الجدلي عن خزيمة، وأما إسقاط أبي الأحوص لعمرو بن ميمون من الإسناد، فالحكم لمن زاد، فإنه زيادة عدل، لا سيما، وقد انضم إليه الكثرة من الرواة، واتفاقهم على هذا دون أبي الأحوص، وأما زيادة سلمة الحارث بن سويد، وإسقاط الجدلي، فيقال في إسقاط الجدلي ما قيل في إسقاط أبي الأحوص له، وأما زيادة الحارث بن سويد فمقتضى المشهور من أفعال المحدثين، والأكثر أن يحكم بها، ويجعل منقطعا فيما بين إبراهيم. وعمرو بن ميمون، لأن الظاهر أن الإنسان لا يروي

حديثا عن رجل عن ثالث، وقد رواه هو عن ذلك الثالث لقدرته على إسقاط الواسطة، لكن إذا عارض هذا الظاهر دليل أقوى منه عمل به، كما فعل في أحاديث حكم فيها بأن الراوي علا ونزل في الحديث الواحد، فرواه على الوجهين، وفي هذا الحديث قد ذكرنا زيادة زائدة، وقصة في الحكاية، وأن إبراهيم التيمي، قال: حدثنا عمرو بن ميمون، فصرح بالتحديث، فمقتضى هذا التصريح لقائل أن يقول: لعل إبراهيم سمعه من عمرو بن ميمون. ومن الحارث بن سويد عنه، ووجه آخر على طريقة الفقه، وهو أن يقال: إن كان متصلا فيما بين التيمي. وعمرو بن ميمون فذاك، وإن كان منقطعا فقد تبين أن الواسطة بينهما الحارث بن سويد، وهو من أكابر الثقات، قال ابن معين: ثقة، ما بالكوفة أجود إسنادا منه، وقال أحمد بن حنبل: مثل هذا يسأل عنه لجلالته ورفعة منزلته، وأخرج له الشيخان في الصحيحين، وبقية الجماعة، وأما قول البخاري: إنه لا يعرف لأبي عبد الله الجدلي سماع من عمر، فلعل هذا بناءًا على ما حكي عن بعضهم أنه يشترط في الاتصال أن يثبت سماع الراوي من المروي عنه، ولو مرة، هذا أو معناه، وقيل: إنه مذهب البخاري، وقد أطنب مسلم في الرد لهذه المقالة، واكتفى بإمكان اللقاء، وذكر له شواهد، وأما ما ذكره ابن حزم: أن أبا عبد الله الجدلي لا يعتمد على روايته، فلم يقدح فيه أحد من المتقدمين، ولا قال فيه ما قال ابن حزم، ووثقه أحمد بن حنبل. ويحيى بن معين، وهما هما، وصحح الترمذي حديثه، انتهى كلامه» (الزيلعي، ٢٠١٤)

قال ابن الملقن: «وأعلت هذه الطريقة والتي قبلها بعلل: **الأولى: الاضطراب إسنادا ومتنا** - كما علمته - قال البيهقي في كتاب «السنن» و «المعرفة»: إسناده مضطرب. قال: ومع ذلك فما لم يرد لا يصير سنة. قال: ورواه الشافعي، فقال: زعم رجل عن منصور بن المعتمر، عن إبراهيم التيمي، عن عمرو بن ميمون الأودي، عن الجدلي، عن خزيمة ... فذكره، ثم قال الشافعي في القديم في قوله: «ولو سألناه أن يزيدنا لزادنا: على معنى لو سألناه أكثر من ذلك لقال نعم، وإنما الجواب على المسألة. وقال عبد الله بن أحمد: قال أبي: هذا الحديث خطأ. قال ذلك بعد أن رواه عن وكيع، عن سفيان، عن حماد ومنصور، عن إبراهيم، عن الجدلي، عن خزيمة في مسح المسافر والمقيم. **الثانية: الانقطاع**، وذلك في مواضع: أحدها: بين إبراهيم النخعي وأبي عبد الله الجدلي، كما أسلفناه عن شعبة. وثانيها: بين أبي عبد الله الجدلي وخزيمة بن ثابت، كما سيأتي عن البخاري. **وثالثها:** بين إبراهيم

التيمي وأبي عبد الله الجدلي، كما وقع في رواية ابن حبان فإنه سقط بينهما ما سلف لك. **ورابعها:** بين عمرو بن ميمون وخزيمة، كما وقع في رواية ابن ماجه فإنه أسقط بينهما الجدلي. قال البيهقي في «سننه» بعد أن نقل عن شعبة ما سلف: قال البخاري: لا يعرف للجدلي سماع من خزيمة. وقال الترمذي: سألت البخاري عن هذا الحديث فقال: لا يصح. وهو كما نقله عنه، فإنه قال في «علله»: سألت البخاري عنه، فقال: لا يصح عندي؛ لأنه لا يعرف لأبي عبد الله الجدلي سماع من خزيمة، وكان شعبة يقول: لم يسمع إبراهيم النخعي من أبي عبد الله الجدلي حديث المسح، وحديث عمرو بن ميمون عن أبي عبد الله الجدلي هو أصح وأحسن. وذكر عن يحيى بن معين أنه قال: حديث خزيمة عن النبي صلى الله عليه وسلم حديث صحيح. ثم ساقه الترمذي من حديث الشعبي عنه، فقال: نا القاسم بن دينار، نا مالك بن إسماعيل، نا ذواد بن علبة - بالباء الموحدة - عن مطرف، عن الشعبي، عن أبي عبد الله الجدلي، عن خزيمة بن ثابت، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال في المسح على الخفين: «ثلاثة أيام ولياليهن للمسافر ويوم للمقيم» ، ثم قال: سألت البخاري عنه، فقال: إنما رواه ذواد بن علبة، عن مطرف، عن الشعبي، ولا أرى هذا الحديث محفوظا. ولم نعرفه إلا من هذا الوجه» (ابن الملقن،٢٠٠٤).

يتبين لنا مما سبق:

- أن الإمام البخاري رد الحديث بنفي سماع أبي عبد الله الجدلي سماع من خزيمة بن ثابت.
- ونفى شعبة سماع إبراهيم النخعي من أبي عبد الله الجدلي، وقال البخاري: يقال إن إبراهيم لم يسمع" (البخاري)، وقال أبو داود: "لم يسمع إبراهيم النخعي من أبي عبد الله الجدلي، يعني حديث المسح" (المزي، ١٩٨٠)
- وذكر عن يحيى بن معين، أنه صحح حديث خزيمة بن ثابت في المسح.
- والحديث صحيح عند أبي زرعة، من طريق التيمي عن عمرو بن ميمون عن الجدلي عن خزيمة مرفوعا، ومن طريق النخعي عن الجدلي بلا واسطة.
- وصحح الترمذي الحديث من طريق عمرو بن ميمون عن أبي عبد الله الجدلي عن خزيمة به، فخالف شيخه البخاري الذي نفى سماع عبد الله الجدلي من خزيمة، في العلل الكبير، كما صحح الترمذي ما رواه في الباب من طريق عاصم بن أبي النجود عن زر بن حبيش عن صفوان بن عسال قال: "كان رسول الله صلى الله عليه وسلم، يأمرنا إذا كنا في سفر أن لا ننزع خفافنا ثلاثة أيام ولياليهن إلا من جنابة ... الحديث"، وهي الرواية التي رجحها البخاري في الباب قال فيما نقله عنه الترمذي: "أحسن شيء في الباب، حديث صفوان بن عسال المرادي"، وقال الترمذي: سألت محمد بن إسماعيل قلت: وأي حديث عندك أصح في التوقيت في المسح؟ قال: حديث صفوان بن عسال (الترمذي، ١٩٩٦)(الترمذي، ١٩٨٩)
- ورد الترمذي طريق الحكم بن عتيبة وحماد عن إبراهيم النخعي عن أبي عبد الله الجدلي عن خزيمة بن ثابت وقال: "لا يصح" بنفي سماع إبراهيم النخعي من أبي عبد الله الجدلي حديث المسح، مستندا إلى قول شعبة، وقول زائدة: كنا في حجرة إبراهيم التيمي، ومعنا إبراهيم النخعي، فحدثنا إبراهيم التيمي عن عمرو بن ميمون عن أبي عبد الله الجدلي عن خزيمة بن ثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم، في المسح على الخفين.

وذهب ابن دقيق العيد إلى صحة حديث خزيمة للقرائن الآتية:

أ- لأن الروايات متضافرة برواية التيمي له عن عمرو بن ميمون عن الجدلي عن خزيمة.

ب- وأن إسقاط أبي الأحوص لعمرو بن ميمون من الإسناد، فالحكم لمن زاد، فإنه زيادة عدل، لا سيما، وقد انضم إليه الكثرة من الرواة، واتفاقهم على هذا دون أبي الأحوص.

ج- وأما زيادة سلمة الحارث بن سويد، وإسقاط الجدلي، فيقال في إسقاط الجدلي ما قيل في إسقاط أبي الأحوص له.

د- وأما زيادة الحارث بن سويد فمقتضى المشهور من أفعال المحدثين، والأكثر أن يحكم بها، ويجعل منقطعا فيما بين إبراهيم، وعمرو بن ميمون؛ لأن الظاهر أن الإنسان لا يروي حديثا عن رجل عن ثالث، وقد رواه هو عن ذلك الثالث لقدرته على إسقاط الواسطة، لكن إذا عارض هذا الظاهر دليل أقوى منه عمل به، كما فعل في أحاديث حكم فيها بأن الراوي علا ونزل في الحديث الواحد، فرواه على الوجهين، وفي هذا الحديث قد ذكرنا زيادة زائدة، وقصة في الحكاية، وأن إبراهيم التيمي، قال: حدثنا عمرو بن ميمون، فصرح بالتحديث، فمقتضى هذا التصريح لقائل أن يقول: لعل إبراهيم سمعه من عمرو بن ميمون، ومن

الحارث بن سويد عنه. ووجه آخر على طريقة الفقه، وهو أن يقال: إن كان متصلا فيما بين التيمي، وعمرو بن ميمون، فذاك، وإن كان منقطعا فقد تبين أن الواسطة بينهما الحارث بن سويد، وهو من أكابر الثقات، قال ابن معين: ثقة، ما بالكوفة أجود إسنادا منه، وقال أحمد بن حنبل: مثل هذا يسأل عنه لجلالته ورفعة منزلته، وأخرج له الشيخان في الصحيحين.

نخلص من هذا إلى أننا لم نجد من تابع البخاري في رد حديث خزيمة بقرينة نفي سماع أبي عبد الله الجدلي عن خزيمة، كما رده شعبة لقرينة نفي سماع إبراهيم النخعي من أبي عبد الله الجدلي، فيكون الحديث بهذا الوجه منقطعا في موضعين، وبين ابن الملقن انقطاع الحديث في موضع ثالث بنفي سماع إبراهيم التيمي من أبي عبد الله الجدلي، والموضع الرابع بين عمرو بن ميمون وخزيمة، كما في رواية ابن ماجه (ابن ماجه، ٢٠٠٣)

وخالفهما أبو زرعة، وابن معين، والترمذي، وابن دقيق العيد، فذهبوا إلى صحة حديث خزيمة، وأخرجه ابن حبان في صحيحه (ابن حبان، ١٩٨٨) من طريق (بين إبراهيم التيمي وأبي عبد الله الجدلي، كما وقع في رواية ابن حبان فإنه سقط بينهما ما سلف لك)، فعلى أي محمل يمكننا حمل حكم البخاري على الحديث بالانقطاع بقرينة نفي سماع أبي عبد الله الجدلي من خزيمة؟ خاصة وأننا لم نجد في تعقبات الأئمة من تابع البخاري على نفي سماع أبي عبد الله الجدلي من خزيمة؟

هذا الملحظ الذي لم يغفله ابن دقيق العيد فقال: "وأما قول البخاري: إنه لا يعرف لأبي عبد الله الجدلي سماع من عمر، فلعل هذا بناءًا على ما حكي عن بعضهم أنه يشترط في الاتصال أن يثبت سماع الراوي من المروي عنه، ولو مرة، هذا أو معناه، وقيل: إنه مذهب البخاري، وقد أطنب مسلم في الرد لهذه المقالة، واكتفى بإمكان اللقاء، وذكر له شواهد" (الزيلعي، ٢٠١٤)، فبنى توجيهه على تجويز عقلي، لم يتكلم فيه عن ثبوت سماع أبي عبد الله الجدلي من خزيمة، وببحثنا عن أبي عبد الله البجلي، وجدناه معروف، وثقه أحمد بن حنبل، وابن معين (ابن ابي حاتم، ١٩٥٢)، ولم نجد غير البخاري، نص على نفي سماعه من خزيمة بن ثابت.

النموذج السابع

روى الإمام الترمذي في باب في تخليل الأصابع بإسناده قال: حدثنا إبراهيم بن سعيد، حدثنا سعد بن عبد الحميد بن جعفر، عن ابن أبي الزناد، عن موسى بن عقبة، عن صالح مولى التوأمة، عن ابن عباس، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إذا قمت إلى الصلاة فأسبغ الوضوء واجعل الماء بين أصابع يديك ورجليك» (الترمذي، ١٩٩٦)(الترمذي، ١٩٨٩)(ابن ماجه، ٢٠٠٤)(احمد، ١٩٩٥)(النيسابوري، ٢٠٠٢). سألت محمدا عن هذا الحديث فقال: هو حديث حسن، وموسى بن عقبة سمع من صالح مولى التوأمة قديما وكان أحمد يقول: من سمع من صالح قديما فسماعه حسن، ومن سمع منه أخيرا فكأنه يضعف سماعه، قال محمد: وابن أبي ذئب سماعه منه أخيرا، ويروي عنه مناكير(الترمذي، ١٩٨٩).

يلاحظ على صنيع الإمام البخاري، أنه أثبت سماع موسى بن عقبة من صالح مولى التوأمة قديما، مؤكدا ذلك بنص أحمد بن حنبل عليه؛ فإن صالح مولى التوأمة، اختلط بآخره فمن سمع منه قديما قبل الاختلاط فسماعه مقبول على عكس من سمع منه بعد الاختلاط، فكان موسى بن عقبة ممن سمع منه قبل الاختلاط.

أما الترمذي، فإنه وافق شيخه البخاري في تحسين هذا الحديث، فرواه في الجامع من هذا الطريق، وقال: "هذا حديث حسن غريب" (الترمذي، ١٩٩٦).

وممن وافق البخاري والترمذي على قبول هذا الحديث:

- البوصيري قال: «قلت وصالح وإن اختلط بآخره، فإنما روى عنه موسى بن عقبة قبل اختلاطه» (ابن ماجه،١٤٠٣هـ).
- وقال السندي: «وصالح مولى التوأمة وإن اختلط بآخره، لكن روى عنه موسى بن عقبة قبل الاختلاط فالحديث حسن كما قال الترمذي» (ابن ماجه، ٢٠٠٣).
- وقال ابن حجر: «رواه أحمد وابن ماجه والحاكم، وفيه صالح مولى التوأمة وهو ضعيف، لكن حسنه البخاري؛ لأنه من رواية موسى بن عقبة، عن صالح، وسماع موسى منه قبل أن يختلط» (ابن حجر العسقلاني،١٩٨٩).
- وقال ابن أبي شيبة: «سألت عليا عن مشايخ من أهل الحجاز وغيرهم، سألته عن صالح مولى التوأمة فقال: صالح ثقه إلا أنه خرف وكبر فسمع منه قوم وهو خرف كبير فكان سماعهم ليس بصحيح، سفيان الثوري من سمع منه بعد ما خرف وكان ابن أبي ذئب قد سمع منه قبل أن يخرف» (علي بن المديني،١٤٠٤هـ).
- وقال عبد الله بن أحمد: «سألت أبي عن صالح، مولى التوأمة فقال: صالح الحديث. سمعت يحيى، يقول: صالح مولى التوأمة ثقة، وكان خرف قبل أن يموت، فمن سمع منه قبل أن يختلط فهو ثبت»(أبو جعفر العقيلي،١٩٨٣).
- وقال إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني: «تغير أخيرا، فحديث ابن أبي ذئب عنه مقبول لسنه وسماعه القديم عنه، وأما الثوري فجالسه بعد التغير» (المزي، ١٩٨٣)
- وقال ابن عدي: «لا بأس به، إذا سمعوا منه قديما مثل ابن أبي ذئب، وابن جريج، وزياد بن سعد، وغيرهم ومن سمع منه بأخرة، وهو مختلط مثل مالك، والثوري، وغيرهما. وحديثه الذي حدث به قبل الاختلاط، لا أعرف له حديثا منكرا، إذا روى عنه ثقة، وإنما البلاء ممن دون ابن أبي ذئب، فيكون ضعيفا، فيروي عنه، ولا يكون البلاء من قبله، وصالح لا بأس به وبرواياته وحديثه» (المزي، ١٩٨٣).
- خلاصة القول، أن أقل ما يمكن قوله في الحكم على هذا الحديث، أنه حسن؛ قبله البخاري والترمذي وغيرهما من الأئمة، ولعل الغرابة في قول الترمذي: "هذا حديث حسن غريب"، تعود إلى أن فيه صالح مولى التوأمة، وهو ضعيف، اختلط بآخره، لكن حسن حديثه هنا من رواية موسى بن عقبة، وهو ممن روى عنه قبل الاختلاط (المباركفوري، ٢٠٠٨).

الخلاصة

بعد استقرائنا قرينة السماع التي اعتمدها الإمام البخاري في قبول ورد الروايات، في أبواب الطهارة من كتابي "العلل الكبير"، و"الجامع" للترمذي، وإبراز مدى موافقة ومخالفة الإمام الترمذي له، نخلص إلى تسجيل النتائج الآتية:

- يعد نفي السماع أو إثباته من أبرز القرائن الدالة على اتصال الإسناد أو انقطاعه عند الأئمة النقاد بعامة، وعند الإمام البخاري بخاصة.
- اعتماد الإمام البخاري على هذه القرينة في قبول ورد الروايات في أكثر النماذج المنتقاة من هذه الأبواب.
- اعتمد الإمام البخاري على قرينة السماع في رد المرويات أكثر من قبولها.
- أحيانا لا يعتمد الإمام البخاري على قرينة السماع وحدها في إعلال الرواية وإنما يدعمها بقرينة أخرى، مثلا:
- في باب تخليل اللحية رد الرواية لعلة: علة عدم سماع أبي سورة من أبي أيوب، ودعمها بعلة أخرى وهي ضعف أبي سورة.
- في باب الوضوء من النوم أعلها بالوقف باعتماده على قرينة السماع؛ لأن أبا خالد الدالاني لا يعرف له سماع من قتادة، كما أعلها بقرينة أخرى، وهي من هو أوثق منه؛ إذ أن أبا خالد خالف من هو أوثق منه وأكثر ملازمة لقتادة وهو سعيد بن أبي عروبة.
- وافق الإمام الترمذي شيخه البخاري في كثير من المواضع، في إعلال المروايات بقرينة نفي السماع وهذا من خلال صنيعه في عدم إخراجها في جامعه، وأحيانا أخرى يؤيده في إعلالها بقرينة نفي السماع، ومع ذلك يقوم بإخراجها في جامعه وهذا راجع لكون الرواية على شرط الإمام الترمذي، وأحيانا أخرى يخالفه في عدم إعلال الرواية بالسماع ويقوم بإخراجها في جامعه.
- وافق الأئمة الحفاظ الإمام البخاري في إعلال المروايات وقبولها بقرينة إثبات أو نفي السماع في كثير من المواضع من أبواب الطهارة، وخالفوه في مواضع يسيرة، وغالب الخلاف راجع إلى شرط البخاري في ثبوت اللقاء والسماع.
- لم نجد في رواية خزيمة بن ثابت، من وافق الإمام البخاري في نفي سماع أبي عبد الله الجدلي من خزيمة، مما يدل على قوة شرط البخاري في اتصال السند بثبوت اللقاء والسماع.
- ولعل من أبرز نتائج هذه الدراسة، هو الوقوف عمليا على شرط الإمام البخاري في مسألة ثبوت سماع الراوي عمن فوقه، وعدم الاكتفاء بإمكانية حصوله، كما جاء في النموذج السادس بوضوح.

يعد هذا البحث، كما نحسب ولا نزكي أنفسنا، مفتاحا علميا يحفز الباحثين إلى العناية باستقراء بقية النماذج التي تبين مدى أهمية السماع (إثباتا ونفيا) عند الإمام البخاري كقرينة في رد الرواية أو قبولها، وهذا من خلال تسجيل رسائل أكاديمية تعنى بهذه المسألة.

كما نوجه عناية المؤسسات الجامعية بخاصة إلى عقد ورشات، وملتقيات وندوات علمية، بين الفاعلين فيها من أعضاء هيئة التدريس وطلبة الدراسات العليا بخاصة لمناقشة مثل هذه القضايا.

المصادر والمراجع

الإيادي، أبي داود. (٢٠١٠م). *ديوان أبي داود الإيادي* (ت: أنوار محمود الصالحي، أحمد هاشم السامرائي). دمشق: دار العصماء.

ابن ماجه، محمد بن يزيد القزويني،(٢٠٠٣) *سنن ابن ماجه*، القاهرة، مصر : دار الفكر،

أبو أحمد، عبد الله بن عدي، (١٤١٨هـ/١٩٩٧م) *الكامل في ضعفاء الرجال*،بيروت : الكتب العلمية،

أبو الحجاج، يوسف بن عبد الرحمن المزي،(١٤٠٠هـ/١٩٨٠م) *تهذيب الكمال في أسماء الرجال*، بيروت: مؤسسة الرسالة،

أبو الحسن، علي بن عبد الله المديني،(١٤٠٤هـ) *سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني*، الرياض: مكتبة المعارف،

أبو الحسن، علي بن عمر الدارقطني. (١٤٠٥هـ/١٩٨٥م). *العلل الواردة في الأحاديث النبوية*، الرياض: دار طيبة،

أبو الحسن، علي بن عمر الدارقطني. (١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م). *سنن الدارقطني*، بيروت: مؤسسة الرسالة،

أبو الحسن، محمد بن عبد الهادي السندي. (د،ت) *حاشية السندي على سنن ابن ماجه* (كفاية الحاجة في شرح سنن ابن ماجه)، بيروت: دار الجيل،

أبو الحسن، نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي. (١٤٢٢هـ/٢٠٠١م) *مجمع الزوائد ومنبع الفوائد*. بيروت : دار الكتب العلمية،

أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري. (١٤٢١ هـ/٢٠٠١ م). صحيح مسلم، بيروت: دار الكتب العلمية،

أبو العباس، أحمد بن أبي بكر البوصيري. (١٤٠٣هـ) *مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه*، بيروت: دار العربية،

أبو العباس، أحمد بن أبي بكر البوصيري. (١٤٢٠هـ/١٩٩٩م). *إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة*، الرياض: دار الوطن للنشر،

أبو العلا، محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري(، *تحفة الأحوذي في شرح جامع الترمذي*، بيروت: دار الفكر.

أبو الفرج عبد الرحمن البغدادي، الشهير بابن رجب الحنبلي،(٢٠٠٦) *شرح علل الترمذي*، السعودية: بيت الأفكار الدولية،

أبو الفضل، أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني. (١٣٢٦هـ) *تهذيب التهذيب*، الهند: مطبعة دائرة المعارف النظامية،

أبو الفضل، أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني. (١٤١٥هـ/١٩٩٤م). *إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة*. المدينة: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف، ومركز خدمة السنة والسيرة النبوية،

أبو الفضل، أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني. (١٤١٩هـ/١٩٨٩م) *التلخيص الحبير*، بيروت : دار الكتب العلمية،

أبو الفضل، أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني. *الدراية في تخريج أحاديث الهداية*، بيروت: دار المعرفة،

أبو الفضل، حسن بن محمد الصنعاني. (١٤٢٦هـ). *نزهة الألباب في قول الترمذي "وفي الباب"*، *تقريظ: عبد الله بن محمد الحاشدي*. المملكة العربية السعودية: دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع،

أبو القاسم، سليمان بن أحمد الطبراني. *المعجم الأوسط*، القاهرة: دار الحرمين،

أبو القاسم، سليمان بن أحمد الطبراني. *المعجم الكبير*، القاهرة: مكتبة ابن تيمية،

أبو بكر ابن أبي شيبة،(١٤٠٩هـ). *الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار*. الرياض: مكتبة الرشد،

أبو بكر، أحمد بن الحسين البيهقي (١٤٣٦هـ/٢٠١٥م). *الخلافيات بين الإمامين الشافعي وأبي حنيفة وأصحابه*. القاهرة : الروضة للنشر والتوزيع،

أبو بكر، أحمد بن الحسين البيهقي. (١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م). *السنن الكبرى*، بيروت: دار الكتب العلمية،

أبو جعفر، أحمد بن محمد الطحاوي. (١٤١٤هـ/١٩٩٤م). *شرح معاني الآثار*. عالم الكتب،

أبو جعفر، محمد بن عمرو العقيلي. (١٤٠٤هـ/١٩٨٤م). *الضعفاء الكبير*. بيروت: دار المكتبة العلمية،

أبو حاتم، محمد بن حبان، (١٤٠٨هـ/١٩٨٨م). *صحيح ابن حبان*، بيروت: مؤسسة بيروت.

أبو حفص، عمر بن علي ابن الملقن. (١٤٢٥،١هـ/٢٠٠٤م). *البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير*،الرياض: دار الهجرة للنشر والتوزيع، ط١٤٢٥،١هـ/٢٠٠٤م).

أبو حفص، عمر بن علي ابن الملقن. (١٤١٠هـ/١٩٨٩م). *خلاصة البدر المنير*، الرياض : مكتبة الرشد للنشر والتوزيع.

أبو داود، سليمان بن الأشعث السجستاني. (١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م) *سنن أبي داود*. بيروت: دار الرسالة العالمية

أبو سعيد، الهيثم بن كليب الشاشي. (١٤١٠هـ). *المسند للشاشي*. المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم.

أبو سعيد، صلاح الدين العلائي، (١٤٠٧هـ/١٩٨٦م). *جامع التحصيل في أحكام المراسيل*. بيروت: عالم الكتب.

أبو سليمان، جاسم بن سليمان الدوسري، الروض البسام بترتيب وتخريج فوائد تمّام، (بيروت: دار البشائر الإسلامية، ط١، ١٤٠٨هـ/١٩٨٧م).

أبو عبد الله، أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني. (١٤٢١هـ/٢٠٠١م). *مسند الإمام أحمد بن حنبل*. بيروت : مؤسسة الرسالة.

أبو عبد الله، الحاكم محمد بن عبد الله النيسابوري. (١٤١١هـ/١٩٩٠م). *المستدرك على الصحيحين*. بيروت: دار الكتب العلمية.

أبو عبد الله، شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي. (١٣٨٢هـ/١٩٦٣م). *ميزان الاعتدال في نقد الرجال*. بيروت: دار المعرفة للطباعة والنشر.

أبو عبد الله، شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي. (٢٠٠٣م). *تاريخ الإسلام*. بيروت : دار الغرب الإسلامي.٢٠٠٣م).

أبو عبد الله، شمس الدين محمد بن أحمد بن عبد الهادي. (١٤٢٣هـ/٢٠٠٣م). *تعليقة على العلل لابن أبي حاتم*.

الرياض: أضواء السلف.

أبو عبد الله، شمس الدين محمد بن أحمد بن عبد الهادي. (١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م). *تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق*. الرياض: أضواء السلف.

أبو عبد الله، علاء الدين مغلطاي بن قليج. (١٤١٩هـ/١٩٩٩م). *شرح سنن ابن ماجه (الإعلام بسنته عليه السلام)*. المملكة العربية السعودي: مكتبة نزار مصطفى الباز.

أبو عبد الله، محمد بن إسماعيل البخاري، *التاريخ الكبير*، تح: هاشم الندوي وآخرون، (تصوير دار الكتب العلمية).

أبو عمر، يوسف بن عبد الله ابن عبد البر. (١٤٢١هـ/٢٠٠٠م). *الاستذكار*. بيروت: دار الكتب العلمية.

أبو عيسى، محمد بن عيسى الترمذي. (١٣٩٥هـ/١٩٧٥م). *الجامع* (*سنن* الترمذي).مصر: شركة ومكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي.

أبو عيسى، محمد بن عيسى الترمذي. (١٤٠٩هـ).*علل الترمذي الكبير*. بيروت: عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية.

أبو محمد، الحسين بن مسعود البغوي (١٤٠٣هـ/١٩٨٣م). *شرح السنة*. بيروت: المكتب الإسلامي.

أبو محمد، عبد الرحمن بن محمد الرازي. (١٢٧١هـ/١٩٥٢م). *الجرح والتعديل*. الهند: مجلس دائرة المعارف العثمانية. بيروت: دار إحياء التراث العربي.

أبو محمد، عبد الرحمن بن محمد الرازي. (١٣٩٧هـ). *المراسيل*. بيروت: مؤسسة الرسالة.

أبو محمد، عبد الرحمن بن محمد الرازي. (١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م). *العلل لابن أبي حاتم*. د.ب: مطابع الحميضي.

أبو محمد، عبد العظيم بن عبد القوي المنذري. (١٤٣١هـ/٢٠١٠م). *مختصر سنن أبي داود*. الرياض: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع.

أبو محمد، عبد الله بن يوسف الزيلعي، *نصب الراية لأحاديث الهداية مع حاشيته المهمة بغية الألمعي ويليه منية الألمعي*، (الناشر: وزارة الأوقاف السعودية).

أبو يعقوب، إسحاق بن إبراهيم ابن راهويه. (١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م). *مسند إسحاق ابن راهويه*. د.ب: دار الكتاب العربي.

أبو يعلى، أحمد بن علي الموصلي. (١٤٠٤هـ/١٩٨٤م).*مسند أبي يعلى الموصلي*. دمشق: دار المأمون للتراث.

خالد بن منصور بن عبد الله الدريس،(د،ت) *موقف الإمامين البخاري ومسلم من اشتراط اللقيا والسماع في السند المعنعن بين المتعاصرين*. الرياض: مكتبة الرشد،

سعيد محمد علي بواعنة. *عبارات نفي السماع عند البخاري (دراسة نظرية وتطبيقية في كتابه التاريخ الكبير)*. الجامعة الأردنية: عمادة البحث العلمي.

شهاب الدين محمد بن أحمد الخويي، أقصى الأمل والسُّول في علم حديث الرسول ﷺ [نظم علوم الحديث]، تحقيق: نواف عباس حبيب المناور، أطروحة: مقدمة لكلية الدراسات العُليا لاستيفاء جزء من متطلبات درجة الماجستير في: برنامج الحديث الشريف وعلومه - الكويت، يونيو ٢٠١٥، تحت إشراف: د. حامد حمد العلي.

عبد ربه أبو صعيليك, & إبراهيم بركات عواد. (٢٠١٦). إنكار الراوي لروايته وأثره فيها" دراسة نظرية".

محمد بن علي الشوكاني. (١٤١٣هـ/١٩٩٣م). *نيل الأوطار*. مصر: دار الحديث.

Benyoucef, C. (2020). The Teaching Method of Imam Badr al-Din al-Aini on Hadith through His Commentary on Sahih al-Bukhari| تعليمية الحديث النبوي عند الإمام بدر الدين العيني من خلال شرحه على صحيح البخاري. *Al-Zahra: Journal for Islamic and Arabic Studies*, *17*(2).

Hafidi, H. A. (2020). Systematic Renewal in The Study of Hadith Terminology and Its Prospects| التجديد المنهجي في علم مصطلح الحديث وآفاق تحريره. *AL-Zahra: Journal for Islamic and Arabic Studies*, *17*.

Saeed, A. (2020). The Role of Reason in Dealing with the Prophetic Sunna in Relation to the Chain of Narrators, Text and Indication. *Al-Bayan: Journal of Qur'an and Hadith Studies*, *18*(1), 74-106.